الموصوف بخبر اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقولنا بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرط ان يبنى اي شرط اسم التفضيل من حدث
ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة وهي افعل وفعلى لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها
اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس

بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان
اشتق افضل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل منهما ايضا لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيد
في الحمرة او العورة وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على مؤنث
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في
الصفة والا فلا موافقا لوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل
على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد بما شد ونحوه مثل اشد منه استخراجا بمثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن بهثة والجواب بان المراد

Copyright © King Saud University